ما الذي حدث؟؟.. ماذا بعد؟!

أحمد الحسني

■ الأول فاتحة مقال في «النداء» بدأه كاتبه الصحفي اللامع نبيل الصوفي بالاعتذار لنفسه دون جريرة، واختتمته أنا بالاعتذار لنفسي عن اجهادها في قراءة صفحة كاملة لم أعرف منها شيئاً مما حدث غير بعض الأحاديث الجانبية بين الكاتب وبعض أصدقائه في بيروت وصنعاء.

أما الثاني فعنوان لقطة في صحيفة «الوسط» ذيلت باسم «مؤتمري متذمر».. ليس من تراجع الرئيس عن قرار عدم الترشيح ولا من الضجيج في نقابة الصحفيين ولكن من ترشيح الرئيس لباجمال ليصبح أمين عام المؤتمر.

استنتاج سبب تذمر الصوفي من ترشيح الرئيس لنفسه لا يحتاج الى فطنة، ومن الطبيعي أن يكون غير راضٍ إن لم يكن ساخطاً بحكم انتمائه السياسي وهو أمر لا يعاب عليه ومن حقه أن تكون له وجهة نظره الخاصة دون أن يضطر الى أن يقدم لنا مبرراً منطقياً لها.

لكن تذمر المؤتمري من باجمال لدرجة الشتيمة يجب أن يكون مبرراً بشيء غير الضجر وكيل الاتهامات الجزافية لنعرف حقيقة أن مؤتمرياً قرأ النظام الداخلي لحزبه ويعرف الواجبات والمهام المناطة بمنصب الأمين العام للمؤتمر وأن تذمره أو حتى ضجره من باجمال مسبب بمخالفات محددة للوائح ومواد محددة في النظام الداخلي لحزبه وليس خلافاً شخصياً أو تنظيراً لمشاعر وعواطف خاصة فالقضية بين المؤتمري المتذمر والأمين العام لحزبه ليس خلعاً وإنما نظم ولوائح يحتكم إليها الحزب بكافة تكويناته وتقوم هيئة خاصة بالاشراف والرقابة على تنفيذها والالتزام بها واتخاذ الاجراءات وتطبيق الجزاءات التنظيمية اللازمة، وتلك هي الأطر التنظيمية التي تحدد ما اذا كان تذمر صاحبنا المؤتمري مبرراً ويستحق الاهتمام أم لا معنى له، وأعتقد أن القيادات -كصاحبنا المتذمر- أولى بمعرفة هذا والالتزام به، إذ من المفترض أن تملك من الصراحة والجرأة في مواجهة الخطأ إن وجد ما يغنيها عن اصطناع المآسي بأسماء مستعارة والتخفي وراء النكران والتذاكي الفج على القارئ الذي يعرف جيداً أن «الوسط» لم توقف صفحتها الأخيرة متاحة لأي مؤتمري متذمر ما لم يكن له خصوصيته.

وعموماً فالسؤال المنطقي غير المهم هو ماذا قبل تذمر المؤتمري، والمهم هو ماذا بعد اعادة الرئيس ترشيح نفسه؟؟

وماذا بعد انتهاء السنوات السبع القادمة يا نبيل؟!

خارج نطاق التغطية

■ يبدو أن الدكتور محمد السقاف «أستاذ القانون الدولي» كان «خارج نطاق التغطية» عندما قال لصحيفة «الوسط» في تصريح نشرته في عددها الأخير: «إنه وفقاً للنص الدستوري وقانون الانتخابات فيما يخص فتح باب الترشيح للانتخابات الرئاسية يفترض أن يبدأ من ٥ يونيو بدلاً من ٤ يوليو بحسب ما تم التصريح به في صحف حكومية.. وأضاف: وفي هذه الحالة فإن الموعد قد فات ويجب النظر إلى تبعاته الدستورية ومحاسبة اللجنة العليا والذي يفترض أن تقدم استقالتها الجماعية.. وزاد: وبعد فوات الموعد الدستوري لو كان هناك احترام للدستور فإنه يفترض أن يكون الموعد قد انتهى وبالتالي لاداعي لاستمرار الإجراءات الانتخابية من الشهر القادم (يوليو)».

محمد السقاف الذي لاندري في أي جامعة هو استاذ للقانون الدولي فيها قرر وبنى على قراره ترتيبات بعد أن وقع في خطأ فاحش في الحساب.. فالمدة الدستورية للفترة الحالية لرئيس الجمهورية تنتهي في ٢ أكتوبر القادم.. حيث أدى اليمين الدستورية بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية التنافسية يوم ٢ أكتوبر ١٩٩٩م، ووفقاً للدستور وقانون الانتخابات تعلن هيئة رئاسة مجلس النواب عن فتح باب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية الجديد قبل ٩٠ يوماً من انتهاء فترة الرئيس وبإجراء عملية حسابية بسيطة فإن يومين من شهر أكتوبر زائد شهر سبتمبر ٣٠ يوماً زائد أغسطس ٣١ يوماً زائد ٢٧ يوماً من شهر يوليو من ٣١ يوماً هي إجمالي عدد أيام شهر يوليو يكون يوم ٣ يوليو هو الموعد الدستوري لفتح باب الترشيحات لمنصب رئيس الجمهورية والذي يأتي قبل ٩٠ يوماً من انتهاء فترة منصب رئيس الجمهورية..

غلط محمد السقاف الدكتور في الحساب أم يغالط فيه فقد أدمن عدم المصداقية، وعسى أن يصحو..

تحدث عن «خارطة جديدة لليمن» سيفرزها التنافس (..)

الفقيه إذ يجعل من «المشترك» «مسألة حياة أو موت»!!

كتب/ أمين الوائلي

■ أنْ يعلن المشترك مرشحه للرئاسة.. فالأمر مهم.. ولكنه أيضاً متوقع، بل وهو الواجب عينه.. بحسب درس الديمقراطية وكتاب الانتخابات- باب التنافس، فصل الرئاسية.. بمعنى أنه ليس في الأمر معجزة أو بدع من الاختراع الفجائي من العدم.. أليس كذلك؟

فطالما قبلت الأحزاب دخول الانتخابات، فهذا يعني أنها قبلت مبدأ التنافس، وإذا كانت قررت التنافس، فهذا يعني أنها ستنافس بمرشح.. ضرورة، والأمر لايحتاج إلى ذكاء أو عبقرية زائدة عن الحاجة العادية إلى فهم بدهية كهذه.

● ربما حُسب- أو يحسب للمشترك- وقد يحسب ذلك عليه لاعتبارات وقراءات عدة ربما أتيح لنا مجالاً آخر وأوسع لمناقشتها لاحقاً- انه استعان بشخصية مستقلة من خارج أحزابه ليكون الخيار التوافقي الوحيد أمام خمسة أحزاب لديها طوابير طويلة من القيادات والشخصيات.. لم تجد الأحزاب من بينها شخصية واحدة تصلح للرئاسة- أو للتنافس عليها بمعنى أدق (..) وربما كان الأمر أعقد وأبسط من ذلك في آن.. فالأحزاب في إطار المشترك عجزت- ولك أن تفهمها «فشلت»- في تقبل فكرة أن يكون مرشحها لانتخابات الرئاسة حزبياً مشتركياً.. والمعنى أوضح من واضح: لا الإصلاحي سيتقبل أن يكون المرشح اشتراكياً والعكس صحيح.. وهكذا في الثلاثة الباقين.. التناقضات هنا لاتزال حاكمة المشترك.. وهي اضطرته إلى (الاستعانة بصديق) آخر الأمر.. ومع ذلك.. لايأس، المهم مرشح.. وأعان الله فيصل بن شملان، الذي سيكون عليه تحمل مشقة التوفيق بين (خمسة في واحد).. ولا يبقى إلاّ «الواحد».

حتى الآن والقضية معقولة ومقبولة ومستساغة جداً: أحزاب قررت المنافسة وسمّت مرشحها للتنافس، هل يشعر أحدكم بالاندهاش؟!

● إلا إذا كان أحدكم سيسأل: إذا كانت المشاركة التنافسية في انتخابات الرئاسة قد حسمتها الأحزاب بالموافقة، فلماذا هي مضطرة إلى تقديم مرشح؟!!

فعليّ أن أنصح صاحب السؤال باستخدام الكثير من زيت الخروع والفلفل الحار.. فربما «يسهلها» الله عليه.. ويحل اللغز!

● أظنني لم- ولن أفهم شيئاً مما قاله الدكتور عبدالله الفقيه في هذا الباب.. فأستاذ العلوم السياسية (بجامعة صنعاء..) كان مندهشاً جداً- ولا أعلم على ماذا؟ في حديثه لموقع إلكتروني يوم السبت الماضي حول اختيار بن شملان مرشحاً للمشترك، قال الدكتور إن تسمية المعارضة لمرشحها أمر يحمل «دلالات جيدة.. وخطيرة» معاً! وأكد: «بصراحة المعارضة تتحرك، حسناً.. ثم

◁ وفي اعتراف نادر:

«في اليمن شيء جديد لم نستطع مواكبته»!

ماذا؟ وصف الحركة هنا بالشكل الاستراتيجي كيف؟ لا علم لديّ، ثم قالها بلا تحفظ: «وهو ما أدهشني»!! أنا أيضاً مندهش، ولكن لاندهاش الدكتور لاغير.

● لأن المعارضة «تتحرك» وستخوض المنافسة الانتخابية، ليس هذا فحسب، بل وزادت أن سمّت مرشحها.. لذلك «اندهش» أستاذ العلوم السياسية، وكأنه مثلاً كان في أحسن الأحوال يتوقع المنافسة بلا مرشح.. مثلاً؟!!

على أن اندهاشاً أطيب سيظهر لنا حين يقول الدكتور الفقيه إن جدية المعارضة في دخول المنافسة أمر يدعو للقلق، أو كما قال: «قلقي من أن المعارضة تبدو جادة في قضية المنافسة، وهذا مقلق..» لماذا وكيف؟ الله وحده أعلم.

● يبحث الناس عن الديمقراطية والمنافسة.. والجدية ثم إذا جاء كل ذلك قالوا: «دلالات خطيرة»، و«أمر مقلق» وكأنها حلّقت بالفعل! أعجب من ذلك أن يظل أستاذ أكاديمي متخصص في السياسة (النظرية- على الأقل) مصراً على رأيه بأن «اليمنيين ليسوا متعودين» وكأننا أمة معزولة، بلا ماضٍ ولا حاضر ولا مستقبل، وعلينا أن نظل كما يريد لنا «المعلمون» جهلة «غير متعودين» باستمرار!!

● ولأنني- كما يعلم حُسن الظن- أتمتع كثيراً بما يقول ويكتب الدكتور الفقيه.. صار لزاماً عليّ أن أشركم في المتعة والفائدة، ومن ذلك الاعتراف النادر للدكتور الفقيه كما أورده «ناس برس»: «يبدو أن هناك شيئاً جديداً في اليمن، لم نستطع مواكبته» وهذا ما نقوله دائماً.. وقد أعفانا الرجل.. وأنصفنا من نفسه بنفسه.. وليس علينا إلاّ تجديد الدعوة المخلصة إلى «الجميع» بمواكبة الشيء «الجديد في اليمن» فلطالما كانت مشكلة البعض أنهم لايعترفون بالجديد وهذه المرة استثنى الدكتور الفقيه نفسه واعترف، وإن كان اعترافه لم يفد كثيراً حين عاود القول «اليمنيون غير متعودين» فلعلّه يتحفنا لاحقاً باعتراف آخر مفاده أن «اليمنيون متعودون» بالفعل وعليه «مواكبتهم» فالاعتراف السابق سيؤدي إلى اللاحق، والله من ورائهم محيط.

● لاحظوا أيضاً أن الفقيه «مهّدها» قليلاً وهو يغير على كل شيء يمكن فهمه، قال: ان المشترك أرسل عدة إشارات باستعدادهم للحوار الوطني إلا أن «الطرف الثاني «مصر»، ولذلك فليس أمامهم إلا المنافسة» ثم أردف باعتقاده أن هذه الخطوة «جبارة» أية خطوة؟ وما معنى «مصر»؟ وما معنى- أيضاً- استعدادهم للحوار الوطني؟

وهل «المنافسة» ضد الحوار الوطني؟! ثم ألم يفض الحوار إلى التوقيع الجماعي على «اتفاقية المبادئ»؟! وهل كان أستاذ علوم السياسة (بجامعة صنعاء- حتى لاتنسوا) يريد حواراً يفضي إلى صفقة تلغي المنافسة؟ فهذا هو ما يفهم من كلامه، إن كان لأحدكم أن يفهم شيئاً مما سبق!

● لكنني أخمّن أن الرجل يلمح إلى ورطة ذلك الذي وصفه «الطرف الثاني.. المصر» وخوفه وخشيته من المنافسة، ولا أعلم أن طرفاً دعا وحث وشجع ودفع باتجاه المنافسة أكثر من «الطرف الآخر» أو الرئيس علي عبدالله صالح، الذي أكد مراراً وتكراراً على المنافسة، فماذا بقي من معنى يمكن فهمه من كلام الدكتور؟!

● بقي لدي القليل.. قبل ذلك أود أن أستعلم: إلامَ كان يلمح الدكتور عبدالله الفقيه بقوله إن «رئيس الجمهورية المسئول عما يترتب على هذا التنافس»؟! في اللهجة «علوم سياسية» غامضة يصعب تفكيك مزالقها المطمورة بقوله «لاتجعلنا نتفاعل»!!

وأياً كان ما يعنيه، لا فائدة في التوقف هنا كثيراً.

● إن كنا سنندهش- بحق.. فعلينا أن نفعل ذلك الآن وهنا.. يجازف الدكتور عبدالله الفقيه- دونما حاجة إلى مجازفات غير مضبوطة (على ساعة جرينتش)، ويلحّ إلحاحاً، ويصر.. إلحاحاً- أيضاً- على إقحام العزاء في العرس، واستحضار «الجن المربطين» من حيث تكون الخرائط التي حدثنا عنها وهو يقرأ كف الغيب

ويؤكد: «التنافس الذي سيحدث سيفرز خارطة جديدة لليمن».

● عليّ الآن- وعلى أبائي أن ينهضوا من قبورهم لنسأل ونتساءل سوياً: ماذا يقصد أستاذ العلوم السياسية (... صنعاء)- أو يعني بكلامه هذا؟ وعن أية خارطة جديدة، يتحدث و«يفرز»؟! على المحلل السياسي أن يكون دقيقاً وحاسماً وواضحاً في كلامه- المحسوب له أو عليه- سيما حينما تمتد يد الكلام إلى الخرائط.

أو حديثه عن «المشترك أصبحت بالنسبة له مسألة حياة أو موت..» طبعاً جاء هذا مباشرة بعد كلامه عن «خارطة جديدة لليمن» وعليه أن يوضح لنا ما يعنيه بكلامه هذا «خارطة جديدة» «حياة أو موت».. فقط حتى لانسيئ فهمه، أو به الظن.

شكراً لأنكم تبتسمون..

■ حسن يحيى المداني

صفحتك سوداء!!

● ليسَ منَّا كُل مَنْ
يَحْمِلْ عدا لذَاَ «الوطنْ»..
ليسَ منَّا كل مَنْ
يَمْشِي (بريمُوْتْ) الخُوَنْ..
ليسَ منَّا كُلّ مَنْ
يَحْقِدْ على أُمِّيْ «اليمنْ»..

○○○

● ليسَ منَّا كُلُ ذِيْ
قلب (حقُودْ)..
نبضُ قَلْبهُ ليلٌ أسْوَدْ..
داخِلَهُ (شَيطانٌ) حَسُودْ
- كُلُّ حاقدٌ.. (ع) الوطنْ
أَصْلُهُ وفَصْلُهُ
ماكِرِيْ.. أيَّامُهُ (سُوْدْ)

○○○

● ليسَ منَّا كُلُ مَنْ
يَدْعُوْ إلى
النَهْجِ العَقيمْ..
ليسَ منَّا مَنْ
(يُعادِيْ) موطنَ الحبِّ العظيمْ..
يَنْشُرِ (الأحقادَ) فتْنَةْ..
بئسَ أبليسَ الرجيمْ..
صاحب العهد «القديمْ»..
اللَّيِّ تاريْخُهُ
كما الليل البَهيمْ..

○○○

● يا اللَّيِّ في قلبكْ
(ضَغْينَةٌ) مُشْ وِدادْ..
فَضَّهَا (سِرَّةْ)..
(وَقَعْ) (١) يا (صَاحْ)!!
في صفِّ البلادْ
(صَفْحَتَكْ) سوداءْ
تاريْخَكْ مُلَبَّدْ بالسوادْ..

○○○

● إقْتَدِ يا (مُشْتَرَكْ) بالمؤتمرْ..
مَنْ بصَفِّهِ (الشعبْ)
كل الشعبْ..
مَنْ نَالَ (الظَفَرْ)..
- شُوْفْ (إنْجازَهْ) على الواقعْ
ببحرٍ أوْ ببرْ
بينما لاشيْ (إنجازكْ)
سوى حَفْر (الحُفَرْ)..

١- قَعْ: كُنْ

■ فيدرالية.. كونفيدرالية.. اقاليم.. مخاليف.. مسألة جنوبية وأخرى شمالية.. مشاريع ودعوات تطرح هنا وهناك من قبل المعارضة.. من يتابع مثل هذه الدعوات وتلك الرؤى والمشاريع، يصاب بالذهول والفزع من هذا التوجه.. نطرح على الاكاديميين السياسيين تساؤلات تتعلق بالخطاب الاعلامي للمعارضة من حيث منطقيته واهدافه، ولمن يوجّه هذا الخطاب ولماذا تجاهل قضايا المواطن اليمني الاقتصادية والاجتماعية والثقافية..؟!

اساتذة العلوم السياسية يجيبون على هذه التساؤلات من خلال هذا الاستطلاع التالي نصه :

الخطاب الإعلامي والسياسي للمعارضة..

إلى أين يسير بنا..؟!

□ الشعيبي

□ الكميم

□ الشعور

أكاديميون: خطاب قائم على العموميات.. متشنج لا يحمل رؤية

منصور الغدره

المصداقية.. أولاً

■ الدكتور عبدالعزيز الشعيبي - استاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء يقول :

- أن المعارضة لابد ان تكون الوجه الآخر للسلطة فلابد ان تقف عند قضايا اساسية جوهرية تخدم مصلحة الجميع.. والمعروف في معظم دول العالم ان كثيراً من الأخطاء تصوب من خلال احزاب المعارضة عندما تتبنى المصداقية، عندما تتبنى الحقائق الموضوعات لمصلحة البلد بشكل عام..

لكن مع الاسف الشديد فالخطاب الاعلامي والسياسي لأحزاب المعارضة في بلادنا يوحي بمسألتين: الاولى انها لاتكون واضحة كل الوضوح بمعنى انها تطرح كثيراً من العموميات دون ان تتطرق لمضامين بحد ذاتها بحيث تخرج لنا برؤية جديدة واقعية وموضوعية يمكن ان تستفيد منها الجهات المختلفة في السلطة.

والمسألة الثانية : عادةً مايوحي خطابها بانه خطاب موجه للآخر او للخارج اكثر منه خطاباً موجهاً للداخل، وهذا للاسف الشديد لايخدم لا عملية التنمية ولا العملية الديمقراطية، بل انه يضر بهما ضرراً بليغاً.. اذ ان السلطة والمعارضة وجهان لنفس العملة وينبغي ان كل مسار يكمل الآخر بنوع من الحرفية، التادب، والمحافظة على الاخلاقيات.

انما اذا انتفت هذه المسارات واصبحت المعارضة تعارض من أجل المعارضة او ايهام الاجنبي بالممارسات الديمقراطية وتريد اظهارها بانها لا ديمقراطية من وجهة نظرها كمبررات لقربها من ذلك الاجنبي فهذه مسألة خطيرة على البلد وعلى التوجه الديمقراطي ومسألة خطيرة على توجه القيم بشكل عام، وبالتالي لايمكن ان نحافظ على سلامة التفكير وعلى سلامة التوجه ومصداقيته مالم يكن هناك مصداقية في القول والعمل.

ودون ان يكون هناك نوع من التكسب الحقيقي الضيق المحدود الذي سوف ينتهي في الحال.. أي ان هذا الاجنبي لن يخدمك إلاّ بقدر خدمته لمصالحه.. ولن يخدمك من أجل رقيك ولن يخدمك لذاتك اطلاقاً، وبالتالي ينبغي هنا ان نعي جيداً ان هذه هي بلدنا وبناؤها يتوقف علينا جميعاً.

لكن اذا ما اردنا ان نصلح الكون كله هذه المسألة قد تكون مستحيلة تماماً وفيها نوع من الاكاذيب والمغالطات.. يعني ان كل ما في الأمر اننا نريد ان نهرب من مسئوليتنا وان نرميها على الغير.. ثم بعد ذلك نطلق الشعارات الكبيرة الرنانة غير المسئولة.. ونقول إن الآخر قد قصّر في عمله، والحقيقة ان التقصير هو في ذات من يطلقها..

هذه المعارضة تريد ان تكون للمعارضة فقط دون ان يكون هناك نوع من الحلول المجدية للكثير من المشكلات.. حقيقة لابد ان نعترف ان هناك مشكلات، هناك صعوبات واية تجربة انسانية لابد لها من معوقات.. لكن لايعني ان هذه المعوقات هو فشل، وهذه المعوقات لاتعني بأي حال من الاحوال انها نتيجة محتومة، بالعكس كل عمل جاد وخلاق، وكبير يصاحبه مثل هذه الاشياء «المعوقات» او على الاقل ان لم يكن لدى المعارضة رضاً عما هو موجود يتوجب عليها ان تقول لنا كيف يمكن تحقيق الرضا.. لان المسألة هي خدمة للمجتمع.

تمني.. وإدراك

■ فيما يتمنى الدكتور عبدالعزيز الكميم - استاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء - على بعض احزاب المعارضة ان يكون لديها وعي يؤهلها لادراك حقيقة دورها في المجتمع.

لان هذه التنظيمات او الاحزاب هي في الاساس كغيرها من وحدات النظام السياسي باعتبارها جزءاً لايتجزأ منه.. محكومة بثوابت ومبادئ وطنية وقواعد دستورية منظمة تبين اسلوب تكوينها واختصاصاتها ومهامها تجاه اعضائها اولاً، وتجاه السلطة ثانياً، ومهامها تجاه المجتمع اليمني ككل ثالثاً.. لو توافر لدى هذه الاحزاب مجرد الادراك والوعي بالحقائق والمحددات التي تنظم اسلوب عملها.. لدينا قواعد دستورية وثوابت وطنية لايمكن الخروج عليها، لكن مع الاسف الشديد ان معظم الاحزاب والصحف بحاجة الى اعادة تأهيل وتنشئة سياسية سليمة وصحيحة.. لا اقول وفقاً للتعبئة من وجهة نظر السلطة ولكن المحكومة بالقواعد القانونية والدستورية المبنية على الثوابت الوطنية وعلى خدمة الوطن والحرص على مصالحه، عليها نحتكم وعليها نقيم اداء هذه الاحزاب..

صحيح ان من حق هذه القوى ان تتباين مع مؤسسة السلطة او مع الحزب المخول بإدارة شئون السلطة - الحاكم- وتحدد قضايا الاختلاف وتختلف معها حصراً وألاّ تمتد الى كل شيء بحيث تصبح محل تهديد للامن والسلام الاجتماعي.

أتمنى على هذه الاحزاب وعلى عقلائها ألاّ تترك الحبل على الغارب لبعض الجهلاء - اذا ما صح القول- الذين يتطاولون على كل شيء، حتى وان كان لها موقف او رأي، فيجب ان تعبر عن هذا الرأي بالطرق وبالوسائل المشروعة والسليمة التي يمكن من خلالها ان تخدم الوطن ولا تتعارض مع مصالحه وتحقق اهدافه.

اما مسألة الحديث والانتقاد لكل شيء فهي المغالطة بذاتها.. وعدم التمييز بين ماهو ثوابت وما هو نقاط تباين واختلاف في وجهات النظر، هذا هو جوهر المشكلة فإذا ما استطاعت هذه الاحزاب ان تدرك حقيقة وظيفتها في اطار منظومة القواعد القانونية، فإنه بالامكان ان نتركها تحكم على نفسها بنفسها.. ونحن في غنى عن وجود من يحكم عليها..

واضاف الكميم : استاذ السياسة قائلاً :

- ان هذه الاحزاب لديها جوانب ضعف.. الآن اصبح خطابها عاماً وتقريباً هذه الرسالة موجهة ليس الى الداخل فحسب، بل الى الخارج اكثر من كونها للداخل..

الشعب اصبح الآن لديه مستوى من الوعي، يميز مابين الغث والسمين.. نحن لانريد حتى ان نظلم القواعد الجماهيرية لهذه الاحزاب، انا اؤكد ان القواعد الجماهيرية الذين هم اعضاء هذه الاحزاب في منأى عما تطرحه هذه الاحزاب وانها لاتمثل رأي القاعدة وانا على ثقة لو انزلت الآن استبياناً لقضية معينة من القضايا التي تطرحها هذه الاحزاب ستجد ان هذه الطروحات لاتكتسب المشروعية والشرعية الحزبية الداخلية، ناهيك عن الشرعية الشعبية المجتمعية.. بالتأكيد هي تدرك أن هناك نوعاً من الادراك الشعبي والوعي.. لذلك يظلون يحلقون في قضايا عامة لايمكن من خلالها الجلوس او المناقشة فيها او المناظرة حولها.

خطاب مأزوم

■ في حين الدكتور علي الشعور - استاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء ينتقد الخطاب والكتابات التي تستهدف الوحدة اليمنية وتحميلها سلبيات اصحاب هذا الخطاب.. إذ يقول :

- ان الوضع الذي نعيشه اليوم من تعددية سياسية وديمقراطية سواء في الحراك الانتخابي والسياسي او في حرية الرأي والرأي الآخر ماهو إلاّ خير من خيرات الوحدة اليمنية ولولاهما لما وصلنا الى هذا المستوى.

هذه الحالة تجعلنا نقف حائرين امام هذا الخطاب المستفز والكتابات الجارحة التي تستهدف وحدة اليمن، ويريدون من هذا الخطاب العودة بنا الى ماقبل الوحدة- الى النظام الشمولي- الوحدة التي بفضلها توحد التعليم ولم يعد هناك ما كان يسمى بالتعبئة الحزبية والايديولوجية السياسية التحريضية، وبناء الافكار المستوردة.

مذكراً ان اليمن معروف الآن بثقله السياسي على المستويين الاقليمي والدولي وثقله من حيث وحدته الوطنية.

ويجب ان يدرك هؤلاء وغيرهم أن الوحدة اليمنية راسخة رسوخ جبال اليمن ولارجوع عنها، فعقارب الساعة لايمكن لها ان تعود الى الوراء.

واستطرد الاخ علي الشعور قائلاً :

- انا حقيقة باعتباري استاذاً في العلوم السياسية أرى ان هذا الخطاب رغم حالة التشنج إلاّ انني اعده ثمرة من ثمار الوحدة اليمنية ولولا المناخ الديمقراطي وحرية الرأي لما كانت هذه الفرصة متاحة للتعبير بهذه الصورة..

هذا المناخ الديمقراطي والحر هو الذي اتاح لهم الفرصة للتعبير عما بداخلهم.. أتصور أن هذا الجانب ايجابي وهذا الوضع السليم للتعبير عن الرأي.. لكن ليس كل مايقولون صحيحاً وسليماً مع ذلك نقول : دع الشخص يعبر عما بداخله ويقول كل مايريد.. ويكفينا فخراً واعتزازاً أن هذا المناخ الديمقراطي في عهد الجمهورية اليمنية يتقبل الحديث والنقد ولكنني احب ان اؤكد لمن يكتب او يتكلم أن يكون النقد سليماً ونقداً بناءً يعود على الوطن بالخير وألاّ يكون نقداً خيره عائد لمن يتكلم به وحده.

الموضوعية الغائبة

■ ويعود الدكتور عبدالعزيز الشعيبي ويقول :

- ليس كل قضية تتحول الى قضية رأي عام، ففي هذه الحالة الموضوع موضوع تعصب، لانه من غير المعقول ان نتعصب لكل الموضوعات، وليس اي شخص لديه وجهة نظر يذهب الى الصحافة وبالتالي نتحمس له وننشر له دون تبصر وترو، لان هناك نظاماً يحكم الجميع في الاخير..

هناك انظمة ولوائح وهناك جهات مخولة بحل هذه الخصومات وتلك النزاعات.. لكن ليس من المنطق ان انصب من نفسي كمسئول في الصحيفة وانبري للدفاع عن القضايا التي اؤيدها انا، بينما كثير من القضايا لا أهتم بها وما يهمني فقط التشويه بذاك الجهاز أو هذا المرفق الذي اشعر انه مصدر تهديد لمصالحي الخاصة..

يجب ان نترفع عن هذه الامور، قضية الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير اظن انها مثالية اكثر من النظام السياسي فيما يتعلق بشرف الكلمة وبوجوب اختيار وانتقاء الالفاظ والعبارات، وايضاً مخاطبة الآخر بما يليق.. لكن ان تكون المسألة بحسب الهوى او الرغبة الحزبية، فهذا خروج عن الحقائق وعن الموضوعية.